منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

العنف ضد الصحفيات عبر الإنترنت:

لمحة عن انتشاره وآثاره على الصعيد العالمي

المؤلفون: جولي بوسيتي، ونرمين أبو العز، وكالينا بونتشيفا، وجاكي هاريسون، وسيلفيو ويسبورد

CI/FEJ/2020/PI/1

1 المقدمة

يقدم هذا التقرير لمحة عن النتائج الأولية الأساسية التي تمخضت عنها الدراسة الاستقصائية العالمية التي أجرتها اليونسكو والمركز الدولي للصحفيين في أواخر عام 2020 بشأن العنف المرتكب ضد الصحفيات عبر الإنترنت[1]. واستكمل أكثر من 900 مشارك مؤهل من 125 بلداً الاستبيان الخاص بتلك الدراسة الاستقصائية باللغات الإسبانية والإنجليزية والبرتغالية والعربية والفرنسية. وتعبّر النتائج المدرجة في هذا التقرير عن مساهمة 714 مجيبة عرّفت نفسها على أنها امرأة[2].

وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2017 بشأن «سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب» إلى أنه «يرجح بوجه خاص أن تصبح النساء اللاتي يغطين مواضيع مثل السياسة والقانون والاقتصاد والرياضة وحقوق المرأة والمسائل الجنسانية والحركة النسوية ضحايا العنف المرتكب عبر الإنترنت. وفي حين يتعرض الصحفيون أيضاً للإيذاء عبر الإنترنت، فإن الإيذاء الذي يستهدف الصحفيات يكون عادة أشد». (A/72/290). ويشدد البحث المقدم في هذا التقرير على الأثرين الرئيسيين اللذين حددهما الأمين العام، وهما تعرض الصحفيات بصورة غير متناسبة للتجارب القاسية الناجمة عن العنف المرتكب عبر الإنترنت، وتلازم مواضيع معينة وتزايد الاعتداءات على الصحفيات.

وأصبح العنف المرتكب عبر الإنترنت منذئذ جبهة أمامية جديدة في مجال سلامة الصحفيين – وهو ما يمثل اتجاهاً خطيراً على الصحفيات على وجه الخصوص. وتتداخل آثار أزمة حرية التعبير المتفاقمة في السلامة والأمن النفسيين والجسديين والرقميين وتختلط ويتعذر الفصل بينها في كثير من الأحيان. ويمكن تعريف هذه الظاهرة بأنها مزيج من المضايقات والإساءات المكثفة والمستمرة في غالب الأحيان عبر الإنترنت، التي تشمل الاعتداءات الهادفة التي كثيراً ما تنطوي على تهديدات بالعنف البدني و/أو الجنسي؛ وانتهاك الخصوصية والأمن الرقميين، الذي من شأنه الكشف عن معلومات متعلقة بالهوية، ومفاقمة المخاطر التي تهدد سلامة الصحفيات ومصادرهن خارج الإنترنت؛ وشن حملات تضليل إعلامي منسقة تؤجج معاداة المرأة وغير ذلك من صنوف خطاب الكراهية. وينتمي مرتكبو تلك الأفعال إلى طيف من الجماعات يمتد من العصابات الغوغائية المعادية للمرأة التي تسعى إلى إسكات أصواتهن، إلى شبكات التضليل المرتبطة بالدولة التي ترمي إلى تقويض حرية الصحافة وتكميم أفواه الصحافة النقدية من خلال الاعتداءات المنظمة.

ويبدو أن الاعتداءات التي تستهدف الصحفيات عبر الإنترنت تتزايد على نحو مطرد، ولا سيما في سياق «الجائحة المستترة» المتمثلة في العنف ضد المرأة والمتزامنة مع جائحة كوفيد19-. ويوضح هذا التقرير أن العنف المرتكب عبر الإنترنت ينتقل أيضاً إلى خارج الإنترنت - وقد يترتب على ذلك عواقب دامية، وهو ما يجعل ضرورة مكافحة هذه المشكلة أكثر إلحاحاً.

وثمة مسألة أخرى أظهرتها نتائج البحث الذي أجريناه وهي أن معظم الصحفيات لا يُبلغن أو لا يُعلنن الاعتداءات التي يتعرضن لها عبر الإنترنت، وهو ما يفسر انخفاض مستويات الإبلاغ فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة على نطاق أوسع. وأظهرت ردود المجيبين أيضاً أن العديد من أرباب العمل في مجال الإعلام ما زالوا يترددون في أخذ العنف المرتكب عبر الإنترنت على محمل الجد، وهو ما يتماشى مع الفشل الواضح لشركات الاتصالات عبر الإنترنت - التي تُيسّر منصاتها وتطبيقاتها قدراً كبيراً من أفعال المضايقة والتخويف والإساءة التي تستهدف الصحفيات - في اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة أزمة حرية التعبير والمساواة بين الجنسين.

ويرمي هذا التقرير إلى تسليط الضوء على النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها على الصعيد العالمي بغية توجيه الإجراءات الرامية إلى تحسين التصدي للعنف المرتكب عبر الإنترنت. ويتضمّن هذا التقرير 13 رسماً بيانياً و31 نتيجة رئيسية لا ترمي إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها الصحفيات اللاتي يتعرضن للاعتداءات المكثفة والمستمرة عبر الإنترنت فحسب، ولكن أيضاً إلى إبراز العقبات التي يواجهها المديرون في قطاع الأخبار الذين يحاولون معالجة المشكلة، إلى جانب منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى مناصرة الجهود الرامية إلى مكافحة العنف المرتكب عبر الإنترنت ودعمها، والدول التي ترغب في وضع سياسات وأُطر تنظيمية لحماية الصحفيات على نحو أفضل.

[1] العنف المرتكب عبر الإنترنت هو مصطلح اعتمده الأمين العام للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وآخرون، لوصف الأخطار الرقمية/الأخطار في البيئة الإلكترونية التي تتعرض لها الصحفيات. انظر تعريف المصطلح لاحقاً.

[2] شملت العينة الأصلية لهذه الدراسة الاستقصائية الدولية 1210 مجيبين طوعيين، وبلغ عدد الاستبيانات التحليلية المفصلة الصحيحة 901 استبيان. ومن ثم، تم التعبير عن الإحصاءات الواردة في الرسم البياني للبيانات السكانية بالنسبة المئوية من 901 إجابة. وتمثل جميع الإحصاءات الأخرى تحليلاً مفصلاً بحسب الجنس فيما يخص 714 من المجيبات اللاتي عرّفن أنفسهن بأنهن نساء، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ولم تكن جميع الأسئلة إلزامية، وقد أتاح العديد منها «اختيار جميع الإجابات المناسبة» (وهذا يعني أن مجموع البيانات لكل سؤال لا يساوي 100٪ بالضرورة)، وتم تدوير جميع البيانات إلى أقرب عدد صحيح. ولا يمكن تعميم هذه الدراسة الاستقصائية، ولم يتم التحقق من صحة بيانات المجيبين باستخدام منهجيات تقاطع المعلومات. ويشمل المجيبون على هذه الدراسة صحفيين وإعلاميين لديهم طائفة واسعة النطاق من المواصفات الوظيفية. ويستخدم وصف «صحفي» في هذا التقرير عموماً للإشارة إلى المجيبين. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر قسم المنهجية في نهاية التقرير.

لمحة عامة عن أهم 12 نتيجة

- أفادت **73٪** من المجيبات بأنهن تعرضن للعنف عبر الإنترنت.[3]
- تعرض (**25٪**) من الصحفيات اللاتي شملتهن هذه الدراسة للتهديد بالعنف الجسدي و(18٪) منهن للتهديد بالعنف الجنسي. واتسع نطاق هذه التهديدات - إذ أفاد **13٪** منهن بأنهن تلقين تهديدات بالعنف ضد مقربين منهن.
- صرح **20٪** من المجيبات بأنهن تعرضن للاعتداء أو الإساءة خارج الإنترنت المرتبطين بالعنف الذي تعرضن له عبر الإنترنت.[4]
- عزّز **13٪** من المجيبات تدابير حماية أمنهن الجسدي بسبب تعرضهن للعنف عبر الإنترنت، وأفاد **4٪** منهن بأنهن تغيبن عن العمل خشية التعرض للاعتداء خارج الإنترنت.
- كانت آثار العنف المرتكب عبر الإنترنت على الصحة العقلية أكثر الآثار ذكراً (26٪). فقد صرح **12٪** من المجيبات بأنهن تلقين مساعدة طبية أو نفسية بسبب آثار العنف الذي تعرضهن له عبر الإنترنت.
- حُددت الجنسانية بأنها الموضوع الأكثر اقتراناً بزيادة الاعتداءات (**47٪**)، يليه موضوع السياسة والانتخابات (**44٪**)، ثم حقوق الإنسان والسياسات الاجتماعية (**31٪**).
- صرح **41٪** من المشاركات في هذه الدراسة الاستقصائية بأن الاعتداءات التي استهدفتهن عبر الإنترنت تمت على ما يبدو في إطار حملات تضليل إعلامي منظمة.
- وفقاً للمجيبات، تحتل الجهات الفاعلة السياسية المرتبة الثانية من حيث مصادر الاعتداءات والإساءات (**37٪**)، بعد المعتدين المجهولين أو المستترين (**57٪**).

3 هذه النسبة المئوية هي من العدد الإجمالي للمجيبات عن السؤال والبالغ عددهن 625 صحفية.
4 هذه النسبة المئوية هي من العدد الإجمالي للمجيبات عن السؤال والبالغ عددهن 596 صحفية.

- صُنف فيسبوك باعتباره أقل المنصات/التطبيقات التي تستخدمها المشاركات في هذه الدراسة أماناً من بين أكثر خمس منصات/تطبيقات استخداماً، إذ أشار زهاء ضعفي عدد المجيبات إلى أنه «خطر جداً» مقارنة بتويتر. وسجل عدد عمليات الإبلاغ عن تعرض المجيبات للعنف عبر فيسبوك معدلاً مرتفعاً بصورة غير متناسبة (**39٪** عبر فيسبوك مقارنة بمعدل 26٪ عبر تويتر).

- لم يقم سوى **25٪** من المجيبات بإبلاغ أرباب عملهن بحوادث العنف التي تعرضن لها عبر الإنترنت، وكانت أكثر الإجابات التي ذكرن أنهن تلقينها هي: عدم الرد (**10٪**)، ونصائح مثل «لا تتأثري» أو «كوني صلبةً» (**9٪**)، وأفاد **2٪** منهن بأنهن سُئلن عما فعلنه لإثارة الاعتداء.

- أشارت الصحفيات في أغلب الأحيان (**30٪**) إلى أنهن يواجهن العنف الذي يتعرضن له عبر الإنترنت من خلال التزام الرقابة الذاتية في وسائل التواصل الاجتماعي. وصرح **20٪** منهن بأنهن انسحبن من جميع أنواع التفاعل عبر الإنترنت، وتجنب 18٪ منهن الأنشطة التي تنطوي على مشاركة الجمهور على وجه التحديد.

- وشملت آثار العنف في العمالة والإنتاجية (التي تترتب عليها عواقب على التنوع الجنساني في وسائل الإعلام الإخبارية ومن خلالها) التي أشارت إليها المجيبات الحد من ظهورهن للعيان (**38٪**)، والتغيب عن العمل (**11٪**)، والاستقالة من وظائفهن (**4٪**)، بل واعتزال مهنة الصحافة كلياً (**2٪**).

تمثل الدراسة الاستقصائية التي يتناولها هذا التقرير جزءاً من دراسة تعاونية أوسع نطاقاً طلبت اليونسكو إجراءها لدراسة مدى انتشار العنف ضد الصحفيات عبر الإنترنت وآثاره وسُبل التصدي له في 15 بلداً. ويركز هذا البحث بوجه خاص على التجارب المتعددة الجوانب والبلدان التي لم تُجر فيها دراسة كافية في هذا الشأن من قبل. ويتمثل الغرض النهائي لهذا لمشروع في تحديد أساليب أكثر فعالية لمواجهة هذا الخطر الزاحف على حرية الصحافة وسلامة الصحفيين والمشاركة النشطة للمرأة في الصحافة.

لمحة عامة عن أهم 12 نتيجة

901
مجيب

125
بلداً

أكثر
10
بلدان تمثيلاً

- المكسيك
- الأرجنتين
- البرازيل
- بلجيكا
- فرنسا
- إسبانيا
- الفلبين
- الهند
- الولايات المتحدة الأمريكية
- نيجيريا

الهوية الجنسانية

%1 مغايرو الهوية الجنسية أو غير مزدوجي الميل الجنسي

الانتماء العرقي/الإثني:

من أصل إسباني أو لاتيني	%30
أبيض/أبيض أوروبي/أبيض من أمريكا الشمالية/أبيض من أصول أخرى	%27
أسود/أفريقي/أفريقي كاريبي/أفريقي-أمريكي	%16
آسيوي/جنوب آسيوي/جنوب شرق آسيوي/شرق آسيوي/من آسيا الوسطى	%13
عربي/شرق أوسطي/شمال أفريقي	%8
مختلط/متعدد الأصول الإثنية	%4
من السكان الأصليين	%2
أفضّل عدم الإجابة	%2
لا أدري	%1

المواصفات المهنية

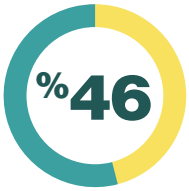

من المجيبين هم صحفيون/ مراسلون إخباريون أو استقصائيون،

يتقلدون مناصب قيادية في هيئة التحرير/رؤساء تنفيذيون/ناشرون

عمر

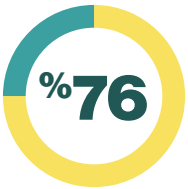

من المجيبين تتراوح أعمارهم بين 25 و50 عاماً

تعبر الإحصاءات الواردة في هذا الرسم البياني عن النسبة المئوية من إجمالي الإجابات الصحيحة البالغ عددها 901 إجابة، التي اعتُمدت لأغراض التحليل. ولا يبلغ مجموع نسب البيانات المتعلقة بالانتماء العرقي/الإثني 100٪ لأنه أُتيح للمجيبين تحديد هويات عرقية متعددة إذا اختاروا الإجابة « مختلط/متعدد الأصول الإثنية».

2 تفشي العنف ضد الصحفيات عبر الإنترنت:

لمحة عامة

ما انفك الاعتداء على الصحفيات عبر الإنترنت يمثل مشكلة وخيمة طيلة سنوات عديدة. ويبدو الآن أنه يتزايد بوتيرة أكبر وبصورة غير قابلة للسيطرة في جميع أنحاء العالم، كما بيّن المشاركون في الدراسة التي أجريناها. وفي عام 2014، أجرت المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية والمعهد الدولي لسلامة الصحفيين، بدعم من اليونسكو، دراسة استقصائية شملت زهاء 1000 صحفية، خلُصت إلى أن 23٪ من النساء اللاتي أجبن على الدراسة (العدد الإجمالي للمجيبات = 921 صحفية) تعرضن لأعمال «التخويف أو التهديد أو الإساءة» عبر الإنترنت في سياق ممارسة عملهن. وأظهرت دراسة استقصائية أجراها الاتحاد الدولي للصحفيين (العدد الإجمالي للمجيبات = 400 امرأة) في عام 2017 أن 44٪ من المشاركات تعرضن للإساءة عبر الإنترنت. وبيّنت دراسة استقصائية أخرى أجرتها المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية في عام 2018 (العدد الإجمالي للمجيبات = 597 امرأة) أن 63٪ من المجيبات تعرضن للتهديد أو المضايقة عبر الإنترنت مرة واحدة على الأقل. وبعد مرور سنتين فقط، تشير هذه الدراسة الاستقصائية التي أجرتها اليونسكو والمركز الدولي للصحفيين إلى أن 73٪ (العدد الإجمالي للمجيبات = 625 صحفية) من الصحفيات اللاتي سُئلن عما إذا تعرضن للعنف عبر الإنترنت أجبن «نعم». ومع أنه لا يمكن مقارنة هذه الدراسات الاستقصائية بصورة مباشرة، أو النظر إليها بصورة إجمالية، فإن النموذج المتكرر فيها يشير إلى تفاقم العنف الجنساني ضد الصحفيات عبر الإنترنت كثيراً خلال العقد الماضي. ويبدو أن جائحة كوفيد19- تسببت أيضاً في مفاقمة هذه الأزمة. فقد أجرى المركز الدولي للصحفيين بالتعاون مع جامعة كولومبيا دراسة استقصائية عالمية مؤخراً، في إطار مشروع بعنوان الصحافة والجائحة، أظهرت أنه عندما طُلب من الصحفيات تقييم انتشار المضايقات عبر الإنترنت في أثناء الجائحة، صرح 16٪ من المجيبات عن السؤال (العدد الإجمالي للمجيبات = 490 صحفية) أن الوضع «أسوأ بكثير» مما كان عليه قبل جائحة كوفيد19-. وتم تأكيد هذا الاستنتاج في دراسة أجريت مؤخراً بدعم من برنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال، إذ أفادت نتائجها بأن 63٪ من الصحفيات من شرق أفريقيا اللاتي شملتهن الدراسة، واللاتي يزيد عددهن عن 100 صحفية، يعتقدن بأن العنف المرتكب عبر الإنترنت قد تزايد في سياق جائحة كوفيد19-.

النتيجة الرئيسية رقم 1:

قالت 73٪ من المجيبات إنهن تعرضن للعنف عبر الإنترنت في سياق عملهن في مجال الصحافة

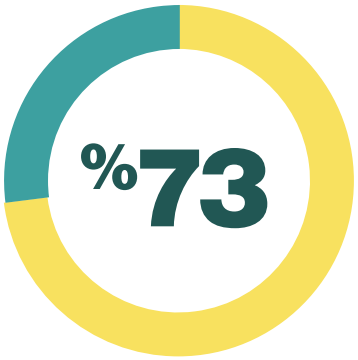

من المجيبات تعرضن للعنف عبر الإنترنت في أثناء ممارسة عملهن

هذه النسبة المئوية هي من العدد الإجمالي للمجيبات عن السؤال والبالغ عددهن 625 صحفية.

3 أنواع العنف المرتكب عبر الإنترنت ومصادره

لمحة عامة

أشارت الصحفيات اللاتي شملتهن الدراسة الاستقصائية التي أجراها المركز الدولي للصحفيين واليونسكو إلى أنهن تعرضن لشتى أنواع العنف المرتكب عبر الإنترنت، ومنها التهديد بالاعتداء الجنسي، والعنف الجسدي، والكلام البذيء، والمضايقة عبر الرسائل الخاصة، والتهديد بتشويه سمعتهن المهنية أو الشخصية، والهجمات على الأمن الرقمي، والتشويه من خلال نشر الصور المتلاعب بها، والتهديدات المالية. ولا تفتأ أساليب هذه الهجمات تزداد تعقيداً وتتطور بالتوازي مع تطور التكنولوجيا، من قبيل الذكاء الاصطناعي. ويتزايد ارتباط هذه الاعتداءات أيضاً بالشبكات والهجمات المنظمة التي تؤججها أساليب التضليل الإعلامي المعدَّة لكم أفواه الصحفيين. وفي الواقع، أفادت العديد من الصحفيات المشاركات في هذه الدراسة بأنهن استُهدفن في إطار حملة تضليل إعلامي رقمية منظمة. ويشير ذلك إلى ضرورة تطوير إجراءات التصدي للعنف عبر الإنترنت من الناحية التكنولوجية وتعزيز التنسيق والتعاون بشأن هذه الإجراءات.

وتبيّن أيضاً أن آثار السياسات الشعبوية، التي غالباً ما ترتبط بشيطنة الصحفيين والصحافة، والخطابات المعادية للمرأة، هي أيضاً عناصر محفزة للعنف ضد الصحفيات عبر الإنترنت. وكانت الجنسانية هي الموضوع الأكثر اقتراناً بزيادة المضايقات، تليه مباشرةً الموضوعات المتعلقة بالسياسة والانتخابات. فضلاً عن ذلك، برز من خلال مصادر العنف المرتكب عبر الإنترنت التي حددتها الصحفيات اللاتي شملتهن الدراسة مشكلة الهجمات السياسية ضد الصحفيين والصحافة المستقلة، إذ تصدرت الجهات الفاعلة السياسية قائمة مصادر أفعال الاعتداء والإساءة التي حددتها المجيبات. طُلب من المشاركين اختيار جميع الإجابات المناسبة عن هذا السؤال..

النتيجة الرئيسية رقم 2:

تعرض (25٪) من الصحفيات اللاتي شملتهن هذه الدراسة للتهديد بالعنف الجسدي و(18٪) منهن للتهديد بالعنف الجنسي. بيد أن التهديدات المبلغ عنها لم تقتصر على النساء أنفسهن، فقد أفاد 13٪ منهن بأنهن تلقين تهديدات بالعنف موجهة ضد مقربين منهن.

ما هو نوع التهديدات التي تعرضت لها المجيبات عبر الإنترنت؟

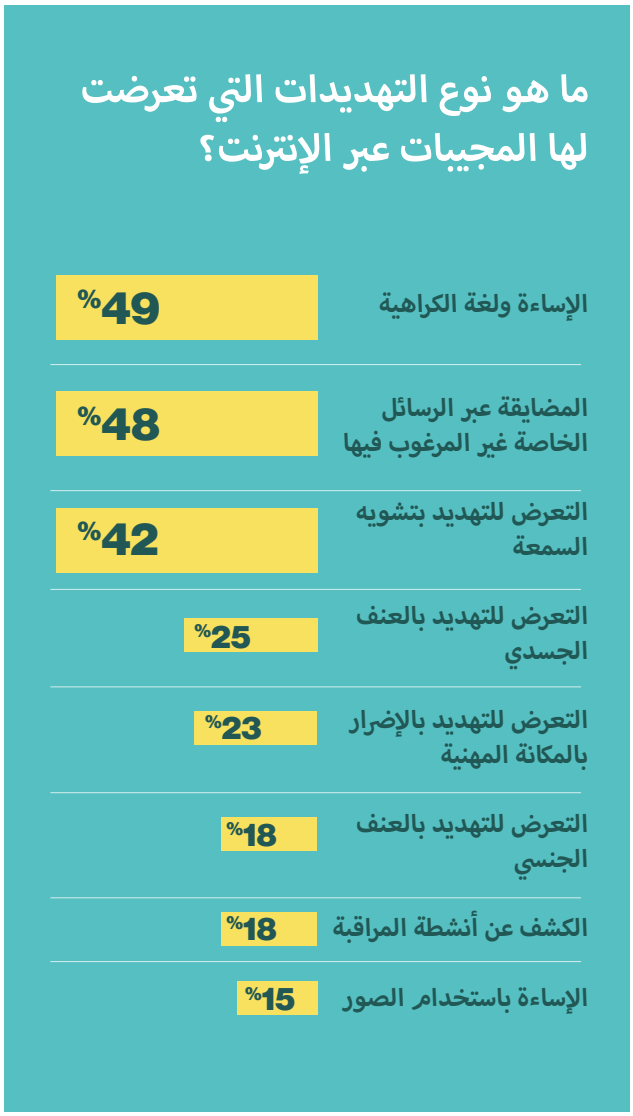

طُلب من المشاركين اختيار جميع الإجابات المناسبة عن هذا السؤال.

ما هي أهم مصادر العنف الذي تعرضت له المجيبات عبر الإنترنت؟

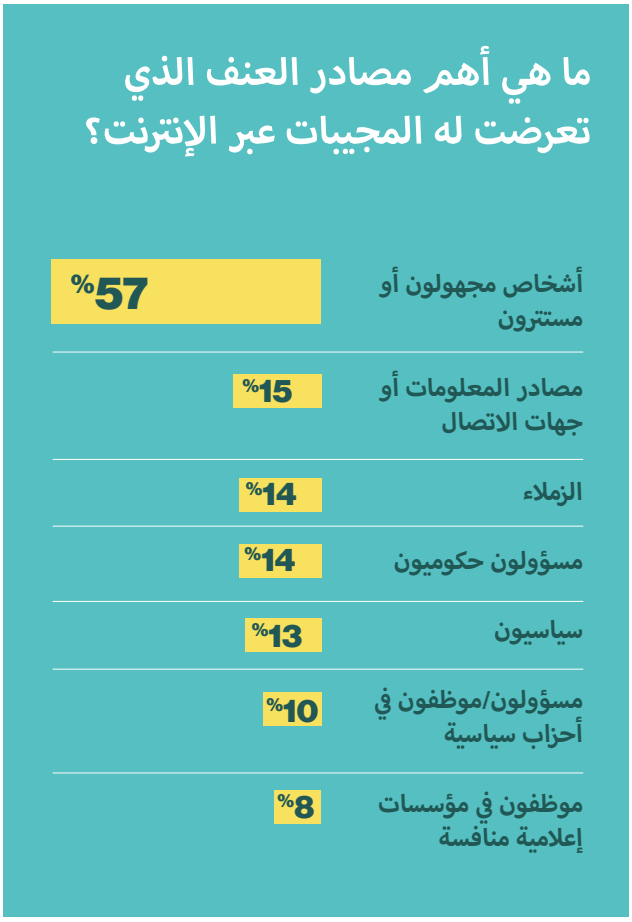

طُلب من المشاركين اختيار جميع الإجابات المناسبة عن هذا السؤال.

النتيجة الرئيسية رقم 3:

شملت الهجمات التي تستهدف الأمن الرقمي ضد المجيبات أنشطة المراقبة (18٪)، والقرصنة (14٪)، وتسريب المعلومات الشخصية (8٪)، والانتحال (7٪)[5]. ولا تشير مجموعة النتائج الهامة هذه إلى زيادة احتمال تعرض النساء المعنيات للعنف الجسدي فحسب (بسبب كشف بياناتهن الشخصية وتحركاتهن للعلن، ويشمل ذلك عناوينهن الفعلية)، بل إلى زيادة تعرض مصادرهن أيضاً إلى المخاطر، ولا سيّما المصادر السرية المعرضة للخطر.

النتيجة الرئيسية رقم 4:

صرّح 15٪ من المجيبات بأنهن تعرضهن للإساءة باستخدام الصور (تداول الصور أو مقاطع الفيديو التي تم التلاعب بها والصور المسروقة والصور الفاضحة ونشرها بلا إذن، على سبيل المثال)، في حين أشار 4٪ منهن إلى استخدام تقنية «التزييف المحكم» (أي مقاطع فيديو تم التلاعب بها، وغالباً ما تكون مرتبطة بمواد إباحية مزيفة، معدة لتشويه السمعة)، وأشار 4٪ منهن إلى استخدام تقنية «التزييف المبسط» (أي إخراج مقاطع الفيديو أو الصور من سياقها، مثل تحريف مسرح الجريمة)، لاستهدافهن.

النتيجة الرئيسية رقم 5:

ذكر زهاء نصف النساء (48٪) أنهن تعرضن للمضايقة عبر الرسائل الخاصة غير المرغوب فيها، مما يؤكد حدوث قدر كبير من العنف ضد الصحفيات عبر الإنترنت في الظل، بعيداً عن الأنظار.

النتيجة الرئيسية رقم 6:

أشارت المجيبات إلى أن التهديد الأكثر شيوعاً الذي تلقينه عبر الإنترنت (49٪) كان من خلال الإساءة إليهن باستخدام لغة تحض على البغض قصد إيذائهن.

النتيجة الرئيسية رقم 7:

مثّل التهديد بتشويه السمعة المهنية والشخصية نسبة كبيرة من الحوادث التي أفادت بها النساء اللاتي شملتهن الدراسة. فقد تلقى 42٪ منهن تهديدات بتشويه سمعتهن (مثل التهديدات التي ترمي إلى التشكيك في أخلاقياتهن أو أخلاقهن)، في حين تلقى 23٪ منهن تهديدات على المستوى المهني (مثل الادعاءات الكاذبة بشأن سوء السلوك التي أُرسلت إلى أرباب عملهن).

النتيجة الرئيسية رقم 8:

أشار 9٪ من المجيبات إلى أنهن تلقين تهديدات مالية (مثل محاولات ابتزاز الأموال أو الأصول؛ وتهديدات بكشف سلوك الإنفاق؛ وقرصنة الحسابات المصرفية؛ وتشويه صورتهن لدى المؤسسات المالية).

النتيجة الرئيسية رقم 9:

تصدرت الفئة التي وصفتها النساء اللاتي شملتهن الدراسة بالأشخاص «المجهولين» أو «المستترين» قائمة مصادر العنف الذي تعرضن له عبر الإنترنت (57٪). ويُعد الحق في الخصوصية أمراً ضرورياً لحماية مصادر المعلومات السرية، ويُستخدم إخفاء الهوية والتشفير للتمكين من التمتع بتلك الحقوق وبالحماية. ومع ذلك، فإن انتشار حسابات «المتصيّدين» المجهولي الهوية ومستخدمي الأسماء المستعارة يعقد عملية التحقيق بشأن مرتكبي أعمال العنف ضد الصحفيات عبر الإنترنت والجهود المبذولة لمحاسبتهم، فضلاً عن أن غياب الشفافية لدى شركات الاتصالات عبر الإنترنت واستجابتها المحدودة يزيدان المشكلة تعقيداً.

النتيجة الرئيسية رقم 10:

أكدت هذه الدراسة كون الجهات الفاعلة السياسية مصدراً من أهم مصادر العنف الذي تتعرض له الصحفيات عبر الإنترنت (37٪)، وهو ما يمثل اتجاهاً مقلقاً.

النتيجة الرئيسية رقم 11:

ذكر 15٪ من الصحفيات التي شملتهن العينة أن مصادر معلوماتهن وجهات الاتصال الخاصة بهن هي المصدر الرئيسي للعنف المرتكب ضدهن عبر الإنترنت. ويشير هذا النمط من العنف إلى تعرضهن للعنف خارج الإنترنت أيضاً. وسواء كان العنف الذي ترتكبه مصادر المعلومات أو جهات الاتصال ضد الصحفيات افتراضياً أو جسدياً، فإنه يُستخدم أحياناً وسيلةً لمنعهن من نشر تقاريرهن النقدية.

[5] يُمثل تسريب المعلومات الشخصية فعلاً كيدياً يقوم به شخص ما من خلال نشر تفاصيل خاصة عن شخص آخر، مثل عنوان منزله ورقم هاتفه. والانتحال هو فعل يقوم به محتالون قصد الاستيلاء على هوية شخص آخر عبر الإنترنت وتشويهها.

النتيجة الرئيسية رقم 12:

ذكر 14٪ من النساء اللاتي شملتهن الدراسة أن زملاءهن يمثلون المصدر الرئيسي للعنف الذي تعرضن له عبر الإنترنت، في حين أفاد 8٪ منهن بتعرضهن لاعتداء موظفي المؤسسات الإخبارية المنافسة عليهن بانتظام.

ما هي نسبة المجيبات اللاتي أبلغن تعرضهن للعنف عبر الإنترنت الذي يعتقدن بأنه ارتُكب في إطار حملة تضليل إعلامي منظمة؟

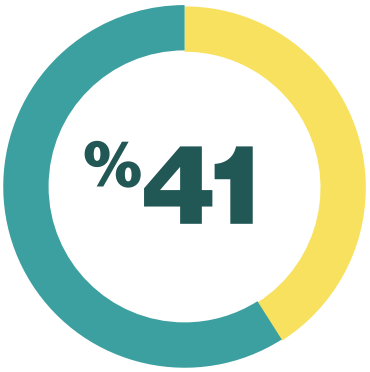

النتيجة الرئيسية رقم 13:

تجد الصحفيات أنفسهن في كثير من الأحيان في مرمى حملات التضليل الإعلامي الرقمية التي تؤجج خطاب معاداة المرأة وغيرها من صنوف خطابات الكراهية بغية تكميم أفواه الصحافة النقدية. فقد صرح 41٪ من المشاركات في هذه الدراسة الاستقصائية بأن الاعتداءات التي استهدفتهن عبر الإنترنت تمت على ما يبدو في إطار حملات تضليل إعلامي منظمة.

النتيجة الرئيسية رقم 14:

أشار زهاء نصف (47٪) المجيبات عن الاستبيان إلى أن تناول القضايا الجنسانية (مثل النسوية، وعنف الذكور ضد الإناث، والحقوق الإنجابية، ومنها الحق في الإجهاض، وقضايا مغايري الجنس) أو التعليق عليها يمثل سبباً رئيسياً لشن الهجمات عبر الإنترنت، وهو ما يبيّن تسخير معاداة المرأة لارتكاب العنف ضد الصحفيات عبر الإنترنت.

النتيجة الرئيسية رقم 15:

صُنِّفت السياسة والانتخابات في المرتبة الثانية (44٪) من حيث الأسباب المثيرة للإساءة عبر الإنترنت ضد الصحفيات اللاتي شملتهن الدراسة، وهو ما يؤكد دور الهجمات السياسية على الصحافة في مفاقمة الأخطار على سلامة الصحفيين.

النتيجة الرئيسية رقم 16:

أفادت المجيبات (31٪) بأن قضايا حقوق الإنسان والسياسات الاجتماعية تحتل المرتبة التالية في قائمة أسباب الإساءة، في حين أشار 17٪ منهن إلى قضايا الهجرة بوصفها سبباً لتلك الإساءة.

النتيجة الرئيسية رقم 17:

يُعد التبليغ عن المعلومات المضللة سبباً لنشوء الهجمات عبر الإنترنت - إذ أشارت إليه 16٪ من النساء اللاتي شملتهن الدراسة، في حين أكد 14٪ منهن كون الصحافة الاستقصائية محفزاً كبيراً للإساءة عبر الإنترنت. وتعبّر هذه النتائج عن التداخل بين إعداد التقارير الصحفية عن المسائل الجنائية ومكافحة المعلومات المضللة، وكذلك اختلاطها مع الجهود التي تُبذل لإحباط المحاولات الرامية إلى محاسبة مرتكبي الأعمال المسيئة عبر الإنترنت.

ما هو نوع التهديدات التي تعرضت لها المجيبات عبر الإنترنت؟

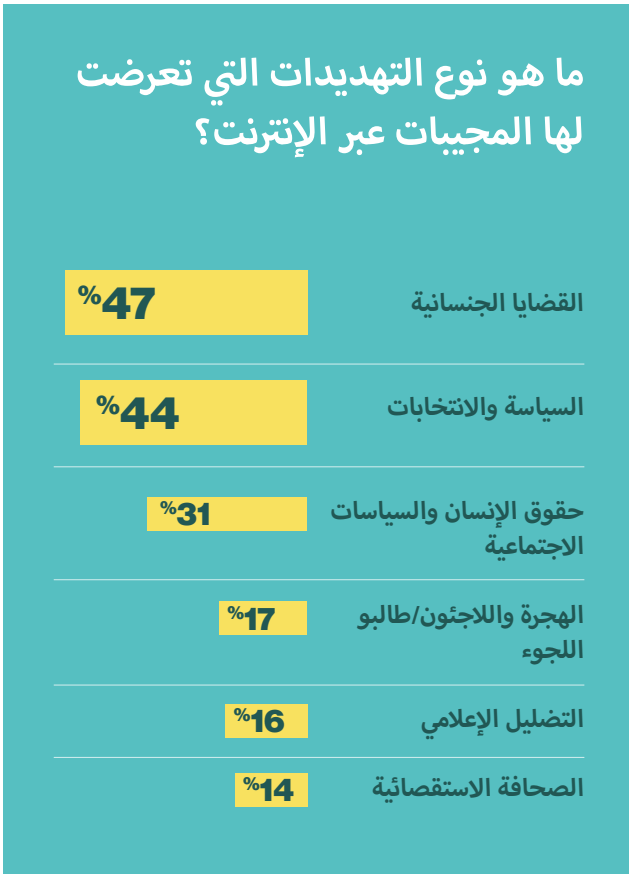

طُلب من المشاركين اختيار جميع الإجابات المناسبة عن هذا السؤال.

4 آثار العنف ضد المرأة عبر الإنترنت

لمحة عامة

يُلحق العنف ضد الصحفيات عبر الإنترنت أضراراً نفسية كبيرة بهن، ولا سيما عندما يكون مكثفاً ومستمراً. وقد أشارت معظم الصحفيات اللاتي شملتهن هذه الدراسة إلى آثار ذلك العنف في الصحة النفسية، إذ صرّح عدد كبير منهن بأنهن طلبن مساعدة طبية أو نفسية أو أخذن إجازة من العمل للتعافي. بيد أن العنف المرتكب عبر الإنترنت لا يقتصر على العالم الرقمي، بل إنه يتعداه إلى خارج شبكة الإنترنت، ويتسبب في إلحاق أضرار جسدية فضلاً عن الأضرار النفسية. وتشمل تلك الآثار زيادة المخاطر التي تهدد سلامة الأشخاص خارج الإنترنت من خلال الاعتداءات الهادفة التي تثير ردود فعل غوغائية وانتهاك الأمن الرقمي. وقد أعرب المشاركات في هذه الدراسة عن عدم شعورهن بالأمان على سلامتهن الجسدية بفعل الاعتداءات التي تعرضن لها عبر الإنترنت، وهو ما دفع بعضهن إلى مواجهة ذلك من خلال تعزيز أمنهن الجسدي، ودفع البعض الآخر إلى التغيّب عن العمل مخافة انتقال تلك الاعتداءات إلى خارج شبكة الإنترنت. ووفقاً للبيانات التي جمعتها هذه الدراسة الاستقصائية، فإن الموضوع الثالث من حيث الأهمية فيما يتعلق بآثار العنف ضد الصحفيات عبر الإنترنت هو الخسائر المهنية التي يتكبدنها، وعواقبها على التنوع الجنساني في وسائل الإعلام الإخبارية ومن خلالها، وليس على المسار الوظيفي الفردي للنساء فحسب. وختاماً، ثمة مشكلة تتمثل في إسكات بعض النساء بصورة واضحة، وتواريهن عن الأنظار بفعل استهدافهن .

ما هي أهم آثار العنف الذي تعرضت له المجيبات عبر الإنترنت؟

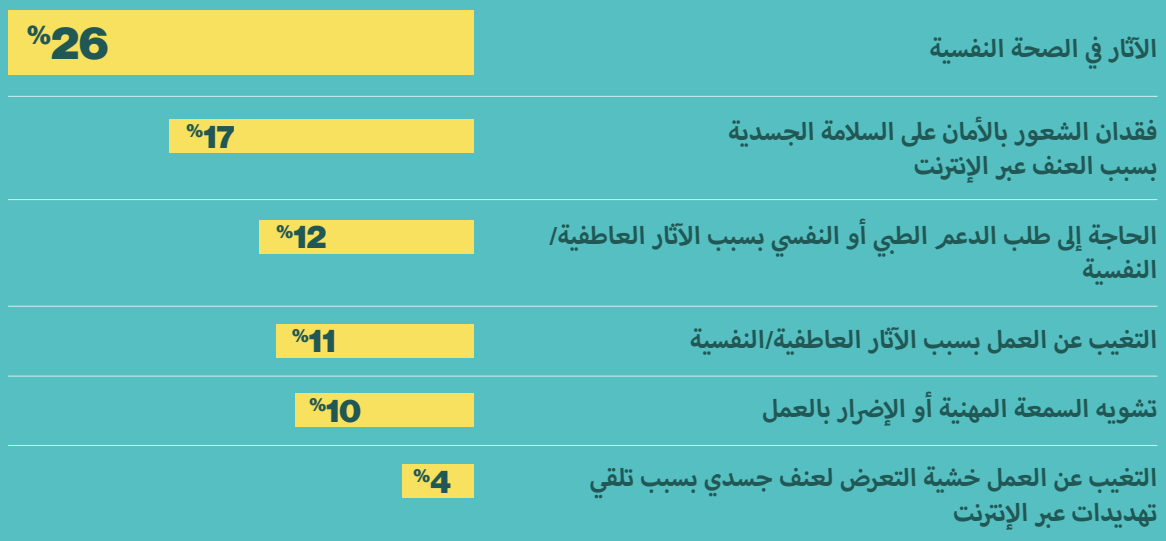

طُلب من المشاركين اختيار جميع الإجابات المناسبة عن هذا السؤال.

النتيجة الرئيسية رقم 18:

كانت آثار العنف المرتكب عبر الإنترنت الذي تعرضت له الصحفيات المشاركات في هذه الدراسة في صحتهن العقلية هي الأكثر شيوعاً (26٪). وكان لهذه الآثار النفسية أثر مباشر أيضاً في قدرتهن على العمل، إذ أشار 11٪ منهن إلى أنهن توقفن أياماً عن العمل نتيجة لذلك. وقد طلب 12٪ منهن المساعدة الطبية أو النفسية بسبب ذلك.

النتيجة الرئيسية رقم 19:

أشار 17٪ من النساء اللاتي شملتهن الدراسة إلى عدم شعورهن بالأمان على سلامتهن الجسدية بفعل الهجمات التي تعرضن لها عبر الإنترنت، في حين أفاد 4٪ منهن بأنهن تغيبن عن العمل بسبب خشيتهن من أن يتحول العنف الذي تعرضن له عبر الإنترنت إلى اعتداءات جسدية .

من الصحفيات صرّحن بأنهن تعرضن للاعتداء خارج الإنترنت، وكان ذلك مرتبطاً بالعنف الذي تعرضن له عبر الإنترنت.[6]

النتيجة الرئيسية رقم 20:

أشار 20٪ من الصحفيات اللاتي أجبن عن سؤال بشأن علاقة العنف المرتكب عبر الإنترنت بالآثار التي يحدثها خارج الإنترنت إلى أنهن تعرضن للإساءة والاعتداء في الحياة الواقعية، وأنهن يعتقدن أن ذلك له علاقة بالاعتداءات التي تعرضن لها عبر الإنترنت. وهذه النتيجة مثيرة للقلق بوجه خاص نظراً إلى العلاقة الناشئة بين الاعتداءات عبر الإنترنت ومسألة اغتيال الصحفيين والإفلات من العقاب.

النتيجة الرئيسية رقم 21:

تُعاني الصحفيات من آثار وخيمة على الصعيد المهني ناجمة عن العنف المرتكب ضدهن عبر الإنترنت. ففضلاً عن التغيب عن العمل، صرحت مشاركة واحدة من كل عشر مشاركات في هذه الدراسة (10٪) بأن سمعتهن المهنية تشوهت أو أن عملهن تضرر بسبب تعرضهن للعنف.

النتيجة الرئيسية رقم 22:

مع أن وتيرة الاعتداءات التي صرحت المجيبات بأنهن تعرضن لها عبر الإنترنت سجّلت تصاعداً، فإن ربعهن فقط (25٪) أبلغن أرباب عملهن بتلك الحوادث. وطلب 3٪ منهن فقط أن يتم تكليفهن بأداء مهام أخرى، ويشير هذا على الأرجح إلى ما يلي:
(أ) لا تزال الصحفيات، اللاتي يعانين غالباً من الإضعاف والحرمان على المستوى الهيكلي في غرف الأخبار، يترددن في لفت انتباه أرباب عملهن إلى آثار العنف الذي يتعرضن له عبر الإنترنت؛ (ب) لا تقوم الصحفيات برفع الخشية على سلامتهن إلى المسؤولين في أماكن عملهن إلا حينما يبلغ العنف الذي يتعرضن له عبر الإنترنت مستويات قصوى.

النتيجة الرئيسية رقم 23:

حثّ خطر التعرض للعنف خارج الإنترنت 13٪ من المجيبات عن الاستبيان على تعزيز أمنهن الجسدي، وهو ما يبيّن شعورهن بالضعف وإدراكهن للعواقب «الملموسة» التي قد تترتب على الاعتداءات الرقمية.

النتيجة الرئيسية رقم 24:

تمثّل رد فعل العديد من الصحفيات اللاتي شملتهن هذه الدراسة على الاعتداءات التي تعرضن لها عبر الإنترنت في الحد من ظهورهن للعيان. فقد صرح 18٪ منهن بأنهن امتنعن لفترة من الزمن عن المشاركة في المحادثات والمجموعات عبر الإنترنت، في حين انسحب 11٪ منهن كلياً من بعض المجموعات عبر الإنترنت. وتوارى 8٪ منهن وراء أسماء مستعارة لأسباب تتعلق بالخصوصية والأمان. ومع أن هذه الإجراءات قد تُعد إجراءات دفاعية استراتيجية، فإن هذا الانسحاب يترتب عليه آثار مهنية حسبما أبلغ 9٪ من المجيبات اللاتي طلبن إعفاءهن من البث الإذاعي أو التلفزيوني، أو آثرن إزالة توقيعهن عن المقالات والتقارير الصحفية، و8٪ من المجيبات اللاتي فضّلن التواري وراء أسماء مستعارة عبر الإنترنت عقب تعرضهن للاعتداء. بيد أنه ثمة عواقب وخيمة أيضاً على المساواة بين الجنسين وحرية التعبير مرتبطة بإسكات صوت الصحفيات أو خفض مستوى ظهورهن للعيان، يترتب عليها آثار في التنوع في وسائل الإعلام وتمثيل الجنسين في الأخبار. فلا بد من تمكين الصحفيات من أداء عملهن من خلال الصوت والصورة.

النتيجة الرئيسية رقم 25:

أسفر العنف المرتكب عبر الإنترنت عن آثار شديدة في العمالة فيما يتعلق بجزء من النساء اللاتي شملتهن الدراسة. فقد أفاد 4٪ من المجيبات بأنهن استقلن من وظائفهن بسبب ذلك، في حين أشار 2٪ منهن إلى أنهن اعتزلن مهنة الصحافة كلياً وكان ذلك نتيجة مباشرة للاعتداءات التي تعرضن لها عبر الإنترنت. ومع أن هذه الأرقام قد تبدو ضئيلة، فإنها مؤشر هام على مدى خطورة هذه المشكلة.

[6] هذه النسبة المئوية هي من العدد الإجمالي للمجيبات عن السؤال والبالغ عددهن 596 صحفية.

كيف كان رد فعل المجيبات على تعرضهن للعنف عبر الإنترنت؟

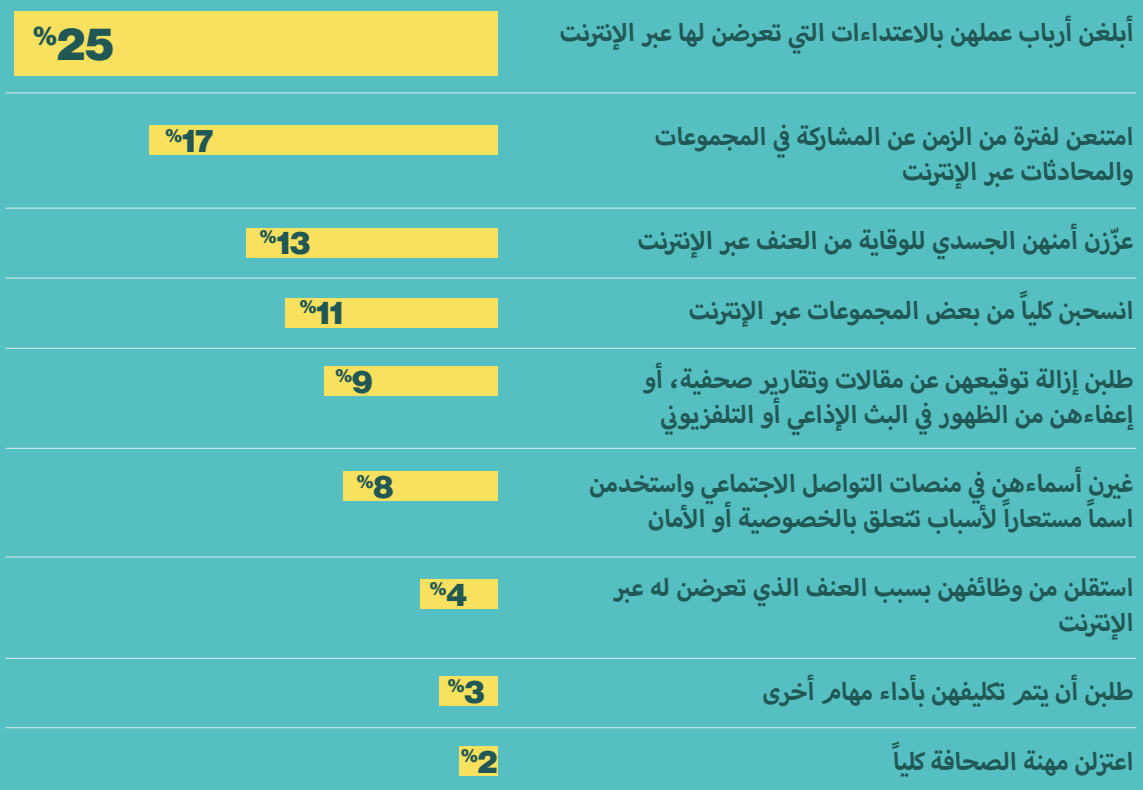

طُلب من المشاركين اختيار جميع الإجابات المناسبة عن هذا السؤال.

5 وسائل ممارسة العنف ضد النساء عبر الإنترنت

لمحة عامة

لا يمكن التقليل من شأن الدور الذي تؤديه شركات الاتصالات عبر الإنترنت بوصفها وسائل لممارسة العنف ضد الصحفيات في عصر الصحافة الرقمية، وانتشار شبكات التضليل الإعلامي، والمجموعات المغرضة الناشطة عبر الإنترنت، والجهات الفاعلة السياسية الشعبوية التي تتخذ وسائل التواصل الاجتماعي سلاحاً ومعاداة المرأة أداةً لشيطنة الصحفيات. وتمثلت المواقع والتطبيقات الخمسة الأكثر استخداماً لممارسة العنف عبر الإنترنت في: فيسبوك وتويتر وواتساب ويوتيوب وإنستغرام. بيد أنه وفقاً للمجيبات سجّل فيسبوك عدداً كبيراً بصورة غير متناسبة من الشكاوى الرسمية فيما يتعلق بالعنف المرتكب عبر الإنترنت، فضلاً عن أنهن رأين أنه أقل هذه المنصات الكثيرة الاستخدام أماناً. وثمة ضغوط متزايدة تمارس على هذه الشركات كي تتخذ إجراءات للتصدي بسرعة وفعالية للعنف المرتكب ضد الصحفيات عبر الإنترنت، باعتباره مشكلة تتعلق بحرية الصحافة وسلامة الصحفيين على حد سواء. وتشمل تلك الإجراءات أن تقر الشركات بأنها هي التي أوجدت البيئة التي تُيسر «الاستيلاء على المنصات الإلكترونية»، وأن تقبل أن تطبّق على الإنترنت القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تقضي بمنح الصحفيات الحقوق والحماية نفسها التي يتمتعن بها خارج الإنترنت. ولكن الأهم من ذلك هو ضرورة الاستثمار في حلول فعالة وتعاونية لحل أزمة العنف المرتكب عبر الإنترنت وإحداث فرق ملموس في التجربة التي تعيشها الصحفيات وسط هذه المجتمعات الرقمية، التي تديرها شركات غنية وقوية لديها القدرة على بذل المزيد من الجهود لحماية هؤلاء الصحفيات اللاتي كانت تتودد إليهن بصفتهن مستخدمات.

عدد المجيبات اللاتي أبلغن هذه الشركات بالعنف الذي تعرضن له عبر الإنترنت

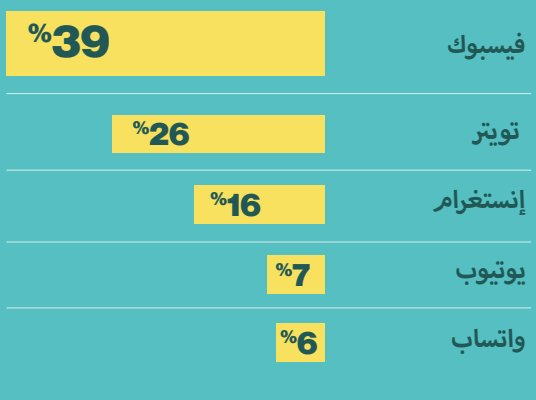

لا تشمل هذه القائمة إلا المواقع والتطبيقات الخمسة الأكثر استخداماً للتواصل الاجتماعي. وقد أتاح هذا السؤال للمشاركين اختيار «جميع الإجابات المناسبة». وتمتلك شركة فيسبوك تطبيقي إنستغرام وواتساب.

النتيجة الرئيسية رقم 26:

يُعد فيسبوك أكثر المنصات أو التطبيقات التي استخدمتها المجيبات (77٪)، يليه تويتر (74٪)، وواتساب (57٪)، ويوتيوب (49٪) وإنستغرام (46٪). بيد أن المجيبات أشرن إلى أن هذه المنصة أكثر المنصات الإلكترونية التي قمن بالإبلاغ عن تعرضهن للاعتداء من خلالها (39٪)، وذلك بصورة غير متناسبة مقارنة بتويتر الذي بلغ معدل الشكاوى بشأنه 26٪. ولكن نظراً إلى دور فيسبوك وتويتر باعتبارهما وسيلتين رئيسيتين للاعتداء على الصحفيات، فإن حقيقة أن ما يزيد قليلاً عن ثلث المجيبات فقط أبلغ رسمياً فيسبوك بالمشكلة، وزهاء الربع منهن أبلغن تويتر، يعبّر على الأرجح عن شعورهن غالباً بعدم جدوى هذه المساعي، ويفسر تردد النساء اللاتي شملتهن الدراسة في رفع هذه المسائل إلى المسؤولين خارج الإنترنت. ومع أن العديد من الصحفيات البارزات اللاتي ينشطن في مجال مكافحة الاعتداءات على الإنترنت يضطلعن بأنشطة شجاعة في هذا الصدد، فإن شركات الاتصالات عبر الإنترنت فشلت حتى الآن في تقديم حلول فعالة لهذه المشكلة.

النتيجة الرئيسية رقم 27:

يُعد فيسبوك في نظر المجيبات أقل المنصات أو التطبيقات أماناً مقارنة بغيره من المنصات أو التطبيقات الأكثر استخداماً للتواصل الاجتماعي، إذ صنّفه 12٪ منهن على أنه «خطر جداً». ورأى 7٪ منهن أن تويتر «خطر جداً»، في حين رأى 4٪ منهن أن واتساب ويوتيوب وإنستغرام «خطر جداً».

6 ردود الصحفيات على العنف المرتكب ضدهن عبر الإنترنت

لمحة عامة

يرتبط العنف الذي تتعرض له الصحفيات عبر الإنترنت بنمط إلقاء اللوم على المتضررة من العنف، الذي يسعى إلى تحميل المتضررة المسؤولية عن السلوك العنيف والمؤذي الصادر عن الآخرين، على غرار التعامل السائد مع النساء في حالات الاعتداء الجنسي أو العنف المنزلي. ويتجلى هذا النمط من التعامل في شعار «كتم الصوت، فالحظر، فالإبلاغ، فالحذف» الذي تأخذ به شركات الاتصالات عبر الإنترنت بغية التعامل مع هذه المشكلة من الناحية الهيكلية، ويتجلى أيضاً في إطار إنفاذ القانون والقضاء، وفي ممارسات المؤسسات الإخبارية. وقد أفاد ربع المجيبات بأنهن اشتكين إلى أرباب عملهن من الهجمات التي يتعرضن لها عبر الإنترنت. ولكن الردود التي أبلغن بأنهن تلقينها في معظم الأحيان كانت دون أدنى فائدة. وقد كانت هذه الردود كالآتي: عدم الرد على الإطلاق، أو تقديم نصيحة لا تراعي الاعتبارات الجنسانية مثل «لا تتأثري» أو «كوني صلبةً». وأفادت بعض النساء أيضاً بأن أرباب عملهن سألنهن عما فعلنه لإثارة الاعتداء. وكان أكثر ردود الفعل المسجلة في إطار التعامل مع العنف المرتكب عبر الإنترنت هو التزام الرقابة الذاتية، يليه الانسحاب من جميع أنواع التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ثم تجنب الأنشطة التي تنطوي على مشاركة الجمهور. وتجلى نمط الاستجابة هذا، القائم على التجنّب، بوضوح أيضاً في تغطيتهن للأحداث، فأثّر في اختيار الموضوعات والمصادر التي اعتمدن عليها، وهو ما يمكن أيضاً اعتباره نوعاً من أنواع الرقابة الذاتية التي تكمم أفواه الصحافة النقدية.

النتيجة الرئيسية رقم 28:

يفرض العديد من الصحفيات رقابة ذاتية على أنفسهن رداً على العنف الذي يتعرضن له عبر الإنترنت. فقد أفاد زهاء ثلث المجيبات عن الاستبيان (30٪) بأنهن يلتزمن الرقابة الذاتية في وسائل التواصل الاجتماعي نتيجة للعنف الذي يتعرضن له، في حين أبلغ 20٪ منهن بأنهن يتجنبن جميع أنواع التفاعل عبر الإنترنت، وصرّح 18٪ منهن بأنهن يتجنبن الأنشطة التي تنطوي على مشاركة الجمهور على وجه التحديد. ويمكن اعتبار هذه التدابير تدابير دفاعية تتخذها الصحفيات للمحافظة على سلامتهن، بيد أنها تبرز أيضاً فعالية هذا النوع من الاعتداءات عبر الإنترنت في تكميم أفواه الصحافة النقدية وإسكات النساء وحجب الحقائق.

كيف أثر مستوى العنف الذي تعرضت له المجيبات عبر الإنترنت في ممارستهن الصحفية وأنشطتهن التي تنطوي على مشاركة الجمهور؟

التزام الرقابة الذاتية في وسائل التواصل الاجتماعي	30%
«النشر» فقط عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتجنب أي تفاعل	20%
تجنب التخصص/التعمق في بعض الموضوعات	19%
تجنب الأنشطة التي تنطوي على مشاركة الجمهور عبر الإنترنت	18%
تجنب بعض مصادر المعلومات/جهات الاتصال	15%
تجنب تغطية موضوعات معينة	10%

طُلب من المشاركين اختيار جميع الإجابات المناسبة عن هذا السؤال.

النتيجة الرئيسية رقم 29:

أبرزت البيانات أن نهج التجنّب يعد أسلوباً رئيسياً من الأساليب التي تستخدمها المجيبات للتعامل مع العنف الذي يتعرضن له عبر الإنترنت. وبصرف النظر عن تجنب الأنشطة التي تنطوي على مشاركة الجمهور المذكور آنفاً، أفاد 19٪ منهن بأنهن تجنبن التخصص/التعمق في بعض الموضوعات. وتجنب 15٪ منهن أيضاً بعض مصادر المعلومات أو جهات الاتصال، وتجنب 10٪ منهن تغطية موضوعات معينة بسبب الإساءة التي تعرضن لها عبر الإنترنت. ويمكن أيضاً اعتبار ذلك نوعاً من أنواع الرقابة الذاتية.

النتيجة الرئيسية رقم 30:

مع أن صحفية واحدة من كل أربع صحفيات (25٪) شملتهن الدراسة أبلغت رب عملها بتعرضها لاعتداءات عبر الإنترنت، فإن أكثر الردود التي تلقتها هؤلاء الصحفيات توضح استمرار فشل العديد من المؤسسات الإخبارية في التعامل مع هذه الأزمة على نحو مناسب أو فعال. فقد كانت أكثر الإجابات التي ذكرن أنهن تلقينها (10٪) هي عدم اتخاذ أي إجراء؛ وكانت ثاني أكثر الإجابات التي أشرن إليها (9٪) هي تلقي نصائح مثل «لا تتأثري» أو «كوني صلبةً». وهذا يعبّر عن استمرار الفشل في أخذ أزمة العنف الجنساني عبر الإنترنت على محمل الجد، باعتبارها مسألة تتعلق بسلامة الصحفيين، والتصرف بما يتلاءم مع ذلك. ومما يثير القلق أن 2٪ من المجيبات صرّحن أيضاً بأن أرباب عملهن سألوهن عما فعلنه لإثارة المعاملة التي تلقينها.

من المجيبات صرّحن بأنهن أبلغن أرباب عملهن بالعنف الذي تعرضن له عبر الإنترنت

%10 منهن صرّحن بأن أرباب عملهن لم يحركوا ساكناً

%9 ذكرن بأنهن تلقين نصائح مثل «لا تتأثري» أو «كوني صلبةً» لأن العنف المرتكب عبر الإنترنت أمر لا بد للصحفيين من «التأقلم معه»

ما هي الأنظمة التي وضعها أرباب العمل بغية التعامل مع العنف المرتكب ضد الصحفيات عبر الإنترنت؟

الانتفاع بشبكات الدعم من الأقران التي تراعي الاعتبارات الجنسانية	%20
الانتفاع بالمساعدة القانونية	%17
وضع سياسة بشأن العنف عبر الإنترنت	%14
وضع مبادئ توجيهية بشأن سبل التعامل معه	%14
الانتفاع بخدمات خبير في مجال الأمن الرقمي	%14
الانتفاع بخدمات استشارية مخصصة لدعم المتضررات	%11

طُلب من المشاركين اختيار جميع الإجابات المناسبة عن هذا السؤال.

النتيجة الرئيسية رقم 31:

أشار المجيبون إلى وجود عائق مزدوج يحول دون اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي للعنف الذي يتعرضون له عبر الإنترنت في إطار عملهم يتمثل فيما يلي: (1) انخفاض مستويات انتفاع الصحفيين المستهدفين بنظم وآليات الدعم؛ (2) انخفاض مستويات الوعي بوجود تدابير وسياسات ومبادئ توجيهية لمعالجة المشكلة. ومع أن ثمة بيّنات تشير إلى الآثار الخطيرة لذلك العنف في الصحة العقلية للصحفيات المشاركات في هذه الدراسة، فإن 11٪ منهن فقط صرّحن بأن أرباب عملهن مكنوهن من الانتفاع بخدمات استشارية مخصصة قد تساعدهن، وأفاد 14٪ منهن فقط بأن المنظمات التي ينتمين إليها لديها سياسات أو مبادئ توجيهية بشأن سبل التعامل مع مشكلة العنف المرتكب عبر الإنترنت، وأفادت هذه النسبة الصغيرة نفسها بأنه أُتيح لهن الاتصال بخبير في مجال الأمن الرقمي يمكنه مساعدتهن، في حين أشارت صحفيتان فقط من أصل عشر صحفيات (20٪) شاركن في الدراسة إلى أنه كان لديهن إمكانية الانتفاع بشبكات للدعم من الأقران تراعي الاعتبارات الجنسانية.

7 الخلاصة والتوصيات

أظهرت نتائج هذه الدراسة الاستقصائية أن ظاهرة العنف المرتكب عبر الإنترنت ضد الصحفيات هي ظاهرة عالمية. ويثير موضوع الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالاعتداءات عبر الإنترنت أسئلة تحتاج إلى مزيد من البحث، إذ يشجع الإفلات من العقاب الجناة، ويضعف معنويات المتضررين من العنف، ويقوض أسس الصحافة، ويفاقم المخاطر التي تهدد سلامة الصحفيين، ويكبح حرية التعبير. واستناداً إلى هذه النتائج، يُوصى باتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة مشكلة العنف المرتكب عبر الإنترنت ضد الصحفيات بسبل أكثر فعالية.

التوصيات الأولية المنبثقة عن النتائج الأولى:

- ينبغي للدول أن تضمن سريان مفعول القوانين والحقوق التي صيغت لحماية الصحفيات خارج الإنترنت على شبكة الإنترنت أيضاً، وفقاً لما تحث عليه قرارات الأمم المتحدة التي تدعو الدول إلى مراعاة خصوصيات التهديدات والمضايقات التي تتعرض لها الصحفيات عبر الإنترنت من خلال: «جمع وتحليل بيانات كمية ونوعية محددة عن الاعتداءات أو أعمال العنف الموجهة ضد الصحفيين على شبكة الإنترنت وخارجها، مصنفة حسب عوامل منها الجنس»؛ و»...الإدانة العلنية والمنهجية للاعتداءات وأعمال المضايقة والعنف الموجهة ضد الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام على شبكة الإنترنت وخارجها».
- ينبغي للجهات الفاعلة السياسية أن تكف عن شن هجمات (عبر شبكة الإنترنت وخارجها) ضد الصحفيات.
- ينبغي عدم لوم الصحفيات على العنف الذي يتعرضن له عبر الإنترنت، وينبغي ألا يُتوقع منهن تحمل مسؤولية إدارة المشكلة أو مكافحتها بمفردهن.
- ينبغي تشجيع الصحفيات ومساعدتهن في إبلاغ أرباب عملهن ومنصات التواصل عبر الإنترنت بالعنف الذي يتعرضن له عبر الإنترنت.
- ينبغي لشركات الاتصالات عبر الإنترنت أن تضمن أن نُظمها للإبلاغ عن الإساءات والمضايقات عبر الإنترنت تمكّن التعامل مع الشكاوى التي تقدمها الصحفيات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، وفقاً لأطر حقوق الإنسان الدولية المعدّة خصيصاً لحماية الصحفيين.
- ينبغي لشركات الاتصالات عبر الإنترنت أن تورد في تقاريرها عن الشفافية أنواع وأنماط التقارير التي تتلقاها، والإجراءات التي تتخذها استجابة لذلك.
- يتعيّن على المؤسسات الإخبارية أن تضع إجراءات وأنظمة رسمية مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل تحديد العنف الذي يتعرض له موظفوها عبر الإنترنت والتبليغ عنه ورصده.
- ينبغي تشجيع أرباب عمل الصحفيين على تقديم الدعم لموظفيهم في مجال السلامة على الإنترنت (ويشمل ذلك إجراءات الاستجابة على الصعيد النفسي والقانوني وعلى صعيد الأمن الرقمي والبدني)، إلى جانب وضع برامج تعليم وتدريب محددة الهدف.
- ضرورة اتخاذ إجراءات للاستجابة التعاونية التي تشمل منظمات المجتمع المدني وشبكات الصحفيين والباحثين لمعرفة المزيد من التفاصيل بشأن الهجمات، ووضع إجراءات استجابة جماعية لحماية سلامة الصحفيات، ومنحهن الدعم الكافي.

انظر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الوثيقة 2017/72/A/C.3 (L.35/Rev.1)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الوثيقة 157/A/RES/74 (2019)

ملاحظة بشأن منهج البحث

طلبت اليونسكو إجراء هذه الدراسة من خلال إعداد استبيان بخمس لغات وهي: العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية. واعتُمد منهج «العينة الغرضية»، مع استخدام تقنيات «كرة الثلج» لاستقاء إجابات في مجال الصحافة على الصعيد الدولي. ومن ثم، ليست النتائج قابلة للتعميم، مع أنه يجوز استقراء العديد من الأنماط التي يمكن أن تُطبق على نطاق أوسع. وبغية تجنب الإجابات اللاغية أو غير الموثوق فيها، وضماناً لصحة البيانات، وُزعت هذه الدراسة الاستقصائية رقمياً عبر الشبكات المغلقة لليونسكو والمركز الدولي للصحفيين، وشركائهما في مجال البحوث، ومنظمات المجتمع المدني التي تركز على تطوير وسائل الإعلام وسلامة الصحفيين والمساواة بين الجنسين، ومجموعات من الصحفيين المحترفين. وأجريت هذه الدراسة الاستقصائية في الفترة الممتدة من 24 أيلول/سبتمبر إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وجمعت 1210 ردود، وبقي 901 مشارك بعد إزالة الردود اللاغية تم التحليل الكمي لبياناتهم. ولأغراض هذا التقرير، صُنفت البيانات بحسب الجنس، وتم عزل مجموعة فرعية تتألف من 714 مجيبة من المجيبات اللاتي عرّفن أنفسهن بأنهن نساء. ومراعاةً لاعتبارات أخلاقية جُعل الرد على العديد من الأسئلة اختيارياً. وأتاحت أيضاً بعض الأسئلة اختيار ردود متعددة للتمكين من الحصول على تجارب متعددة. ونتيجة لذلك، يختلف عدد الردود من سؤال لآخر، ولا يبلغ مجموع النتائج 100٪ بالضرورة. وقد أجازت جامعة شيفيلد النسخة الإنجليزية لهذه الدراسة الاستقصائية من الناحية الأخلاقية. وترجمت اليونسكو هذه الدراسة إلى لغات أخرى وقام المركز الدولي للصحفيين بمراجعتها.

معلومات عن المؤلفين

الدكتورة جولي بوسيتي هي المديرة العالمية للبحوث في المركز الدولي للصحفيين. وهي صحفية حازت عدة جوائز، ومنتسبة أكاديمياً إلى مركز حرية الإعلام التابع لجامعة شيفيلد ومعهد رويترز لدراسة الصحافة التابع لجامعة أكسفورد.

نرمين أبو العز هي باحثة مساعدة في المركز الدولي للصحفيين، وهي مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أوريغون.

ك**الينا بونتشيفا** هي أستاذة في علوم الحاسوب في جامعة شيفيلد، وعضو في مركز حرية الإعلام في الجامعة نفسها.

جاكي هاريسون هي أستاذة في الاتصالات العامة، ورئيسة كرسي اليونسكو الجامعي المعني بحرية الإعلام وسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، ورئيسة مركز حرية الإعلام التابع لجامعة شيفيلد.

سيلفيو ويسبورد هو مدير وأستاذ في كلية الإعلام والشؤون العامة في جامعة جورج واشنطن.

صورة الغلاف: فرانتسيسكا بارتشيك

CI/FEJ/2020/PI/1

صدر في عام 2020 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France© UNESCO. الانتفاع الحر بهذا المنشور متاح بموجب ترخيص نسبة المصنَّف إلى صاحبه - الترخيص بالمثل 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO). ويوافق المنتفعون بمحتوى هذا المنشور على الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو. ولا تعبّر التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو بشأن رسم حدودها أو تخومها. ولا تعبّر الأفكار والآراء الواردة في هذا المنشور إلا عن رأي كاتبها، ولا تُمثل بالضرورة وجهات نظر اليونسكو ولا تُلزم المنظمة بأي شيء.

تلقى هذا المشروع دعماً مالياً من برنامج اليونسكو المتعدد الجهات المانحة المكرس لحرية التعبير وسلامة الصحفيين ومؤسسة الياناصيب السويدية للرمز البريدي.

برنامج التمويل المشترك لحرية التعبير وسلامة الصحفيين

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

ICFJ International Center for Journalists